رابطة العالم الإسلامي
المجمع الفقهي الإسلامي

مؤتمر الانحرافات الفكرية بين
حرية التعبير ومحكمات الشريعة

نظرة علمية شرعية في واقع الانحراف الفكري المعاصر (سياق الإلحاد الجديد أنموذجاً) ومعالم مقترحة لتفعيل سياسة شرعية واعية

إعـــداد:
د. عبد الله بن سعيد الشهري

أبيض

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

يسعى البحث الحالي إلى الوفاء بمطلبين رئيسيين فيما يتعلق بعنوان هذه الورقة: **نظرة علمية شرعية في واقع الانحراف الفكري المعاصر (الإلحاد أنموذجاً) ومعالم مقترحة لتفعيل سياسة شرعية واعية.**

الأول: مطلب التصور والفهم: ويتمثل في إبراز أهمية الكشف عن تضاريس وملامح واقع الانحراف الفكري المعاصر في ضوء سياقه العام؛ وطوله مقصود نظراً لما ينبني عليه من توصيات واسعة الأثر والنطاق. **أما الثاني فمطلب الحكم والتصرف**: ويتمثل في رصد تداعيات هذا الكشف على طبيعة السياسة الشرعية المقترح انتهاجها للتعامل مع واقع الانحراف الفكري المعاصر. وقد اتخذ البحث الحالي من ظاهرة الإلحاد الجديد، حالةً عمليةً لتقريب آلية الوفاء بالمطلبين المذكورين. **فكل كلام في هذا البحث عن واقع الانحراف الفكري المعاصر فهو يقصد حالة الإلحاد الجديد وظروفها وآثارها، لا الإلحاد الجديد فقط من حيث هو.** وإنه لمن الراسخ في قناعة الباحث أن الاعتراف بجِدَة الواقع الفكري المعاصر ككل، والنجاح في فهم مكوناته واتجاهاته كفيلان بإنضاج سياسة شرعية حكيمة، تستوعب الحق القَدَري لأفراد المجتمع في حرية السؤال والاعتقاد بالحق الشَرعي للدين في أن يقول كلمته ويبرم حكمه. هذا وسوف يخلُص البحث إن شاء الله إلى عدد من النتائج الحيوية، وحزمة من التوصيات التي تهم أصحاب القرار والمسؤولية من مختلف فئات المجتمع.

أبيض

المطلب الأول
التصور والفهم

وفيه مسألتان:

١ . ١ . الأولى: أهمية فهم الواقع الجديد.

١ . ٢ . الثانية: الواقع الجديد: كيف نفهمه وما صفته؟

١ . ١ . أهمية فهم الواقع الجديد:

لا تخفى أهمية التصور على كل عالم مشتغل بعلوم الشرع. وحين يطلق التصور عند أهل العلم والمعرفة فإنه لا يراد به مطلق التصور وإنما التصور الصحيح للقضايا محل البحث. ولقد تواتر هذا الشرط الصناعي في إصدار الأحكام عند كافة العلماء حتى صار من **المتواتر معنى** بحيث استغنى عن كثرة التأكيد عليه أو حتى الإشارة إليه، ومن **المتواتر لفظاً** حتى استقر في روع أهل العلم بالعبارة المشهورة: «الحكم على الشيء فرع تصوره»[1]، وتداولوها في خطابهم الاجتهادي قرناً بعد قرن وكافةً بعد كافة. **وإنه لتزيد درجة التأكيد على أهمية هذه القاعدة ورعايتها حق رعايتها حين يكون موضوع الأحكام هو عقائد الناس، ودماؤهم، وأعراضهم.** ولقد دعت الحاجة في هذا البحث إلى إعادة التأكيد على أهمية التصور قبل إصدار الأحكام نفياً أو إثباتاً انطلاقاً من هذا الاعتبار، ألا وهو اعتبار موضوع الأحكام الذي هو عقائد الناس ودماؤهم وأعراضهم، إلى جانب اعتبار آخر لا يقل أهمية، إن لم يكن أهم باعتبار غاية الورقة الحالية، ألا وهو منطلق الاستجداد أو الجدة في صفة النازلة العقدية التي نحن بصددها. فاجتمع لدينا اعتباران يُحتّمان العناية التامة بحسن تطبيق القاعدة المشهورة السابق ذكرها وتعاهد حقيقة مضمونها حق ما يقتضيه التعاهد.

في ضوء هذا التمهيد الذي لابد منه، تتأكد الأهمية البالغة لتصور واقع الانحراف الفكري المعاصر قبل أي محاولة جادة لتفعيل سياسة شرعية واعية، إذ

(١) مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (١/ ٥٠)؛ الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (١/ ١٧٧).

إنه لا يمكن تحقيق الشق الثاني، والذي هو معبر عن عملية إيقاع الحكم الصحيح، إلا باستفراغ الوسع في تحقيق الشق الأول، والذي هو معبر عن تحصيل التصور الصحيح. ويمكننا في هذا السياق أن نتبين وقوع عدد من المفاسد العظيمة وفوات عدد من المصالح العظيمة أيضاً حين يخل أولو الأمر وأصحاب الرأي والقرار بأحد هذين الشقين في الموضوع الذي نحن بصدده. فالإخلال بالشق الأول مثلاً، شق التصور الصحيح لواقع الانحراف الفكري المعاصر، من شأنه أن يؤدي إلى سياسة شرعية تنتهج الإفراط والتعدي وذلك بتكفير من أصلهم الإسلام أو الجرأة على دمائهم وأعراضهم لأدنى شبهة أو قرينة، أو يؤدي إلى سياسة شرعية تنتهج التفريط والتمييع وذلك بتطبيع الكفر، والغلو في تقرير حق الاعتقاد، وتعطيل أحكام الشرع، ومحو رسوم الدين. وكما أنّ في كلا الحالتين من المفاسد ما ذُكر، فإن فيهما أيضاً من تفويت المصالح ما يكافيء ذلك أو أكثر، أدناها – على أهميتها – ترغيب الناس في الدين الخاتم، وتأليف قلوبهم عليه، وتكثير عدد المتمسكين به والداخلين فيه، وقطع الطريق أمام الوشاة والمرجفين والذين في قلوبهم مرض، وإن كان لم يخل منهم عصر، بما في ذلك عصر الصدر الأول من هذه الأمة، إلا أن فرص تفويت تلك المصالح ووقوع تلك المفاسد في زماننا أكثر وأشد[1]. يقول الطاهر بن عاشور في مراعاة هذا المقصد: «لم يبق للشك مجال يخالج به نفس الناظر في أن أهم مقصد للشريعة من التشريع انتظامُ أمر الأمة، وجلبُ الصالح إليها، ودفعُ الضر والفساد عنها»[2].

١ . ٢ . الواقع الجديد: كيف نفهمه وما صفته؟

١ . ٢ . ١ . كيف نفهم الواقع المعاصر؟

إن الحديث عن صفة الواقع الجديد **فرعٌ عن تقدير أهمية فهمه**، وقد سبق بيان تلك الأهمية بالنظر لموضوع الورقة الحالية. ولكن من المهم قبل الحديث عن صفته أن نؤكد على أهمية العناية بالطرق الموصلة للتصور الصحيح للواقع عموماً

(١) نظراً لما سيأتي في المسألة الآتية: ما الواقع الجديد؟ وتداعياته.

(٢) مقاصد الشريعة الإسلامية، ص ٣٩١.

ولواقع الانحراف الفكري المعاصر خصوصاً. إن العناية بالطرق المعينة على التصور الصحيح والمؤدية إليه من الأمور التي لم يهملها علماء الشريعة وإنما أكدوا عليها منطوقاً ومفهوماً في مناسبات كثيرة، حتى تبلورت معانيها في قواعد مشهورة ومن أهمها قاعدة: «ما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب»[1]. ونظراً لأهمية التنزيل الصحيح للأحكام على الواقع فإن هذا لا يتأتى إلا بتعاهد الوسائل المعينة على تحقيق التصور الصحيح للواقع، ومادام الحديث عن واقع مخصوص معين، وهو واقع الانحراف الفكري المعاصر، فإن العناية هنا تكون بجملة الوسائل والأدوات المباحة التي تحتف بذلك الواقع، أو هي نتاج له محيطة به ومنتمية إليه، ويعرفها أهل الخبرة من المسلمين الثقات. والمقصود الأعظم بالأدوات في هذا السياق ليس الأدوات الحسية المادية فحسب وإنما المفاهيمية المعرفية إذ هي التي تقتضيها طبيعة النظر في عالم الأفكار. ذلك أنه وإن كانت كل العصور لا تكاد تخلو من أدوات مفاهيمية كلية مشتركة ترثها الأجيال قرناً بعد قرن، وذلك بسبب تكرر وقوع جملة من القضايا عبر الزمان والمكان في واقع المجتمعات، إلا أنه يجِدُّ في كل واقع من النوازل والقضايا ما يقتضي اللجوء إلى أدوات مفاهيمية تتناسب مع طبيعة تلك النوازل والقضايا كماً وكيفاً. في ضوء ما سبق، تتأكد أهمية العناية بكل مامن شأنه أن يعين على تصور واقع الانحراف الفكري المعاصر تصوراً صحيحاً. ولقد كان للأئمة والفقهاء عناية ملحوظة بهذا الجانب، إذ تكرر في خطابهم تعبير «أهل الخبرة»[2] إدراكاً منهم لأهمية دورهم في تحقيق أو استكمال التصور الصحيح للقضايا التي كانت وما زالت تواجههم. قال الشوشاوي المالكي: «فإن الرجوع في كل فن إنما يكون إلى أهل الخبرة فيه»[3]. والفقيه أو الباحث الشرعي اليوم مطالب بأحد أمرين لا ثالث لهما في تحقيق أو

(١) الواضح في أصول الفقه (٢/ ٣٦٣)؛ العدة في أصول الفقه (٢ / ٤١٩).
(٢) المعتمد في أصول الفقه (٢/ ٣٤)؛ الهداية شرح بداية المبتدي (٣/ ١١٨٠).
(٣) رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (٦/ ٧٩).

استكمال التصور الصحيح لواقع الانحراف الفكري المعاصر. **الأول**: الإلمام الكفائي بلغة العلوم الإنسانية والدراسات الاجتماعية ذات الصلة الوثيقة بتصور واقع الانحراف الفكري المعاصر تصوراً مكتملاً، والتضلُّع مما تمس إليه الحاجة منها. **والثاني**: الاستعانة برأي «أهل الخبرة» من ثقات المسلمين في هذه العلوم المجالات، وهم ولله الحمد ليسوا بالقليل[1]. إن أهمية التأكيد على هذين المطلبين فرع عن أهمية التأكيد على مطلب استفراغ الوسع الذي هو مفردة أساسية من مفردات مصطلح الاجتهاد، كما في قولهم: «الاجتهاد هو استفراغ الوسع في تحصيل العلم أو الظن بالحكم»[2].

من المقطوع به عقلاً وشرعاً أن التقصير في استفراغ الوسع في التصور مؤد إلى التقصير في استفراغ الوسع في الحكم. **بل قد لا يكون من المبالغة القول بأن استفراغ الوسع ألصق بجانب التصور منه بجانب الحكم، لأن الحكم سهل ولكن تحقيق أصله الذي هو التصور الصحيح صعب**، ولذلك يقع التعجل في الحكم من قِبل أكثر الناس، لا سيما أراذلهم وجهالهم، لا لأنهم قد استوفوا حقيقة التصور، وإنما بالعكس: لأنهم أغفلوه أو جهلوه. إن تحقيق التصور الصحيح للنوازل العقدية خصوصاً أصعب، نظراً لغموضها من جهة ولأن التصور نفسه شرط تكييف المسائل النظرية تكييفاً شرعياً صحيحاً، قبل الحكم عليها، فكان استفراغ الوسع في تصورها آكد وأصعب. ولما كان استفراغ الوسع في معرفة ما يعين على إصابة التصور الصحيح لا يقل أهمية عن استفراغ الوسع في إصابة التصور

---

(١) شكى إلي الأستاذ / أحمد يحيى، رئيس قسم البحوث البيولوجية في مركز براهين، كثرة المسلمين المتخصصين في مجال علوم الحياة ثم قلة من يهتم منهم بالتصدي للشبهات التي يثيرها الملاحدة انطلاقاً من مخرجات هذا العلم. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن سائر المجالات المعرفية، حيث نجد الكثير من المسلمين المتخصصين في الاجتماع والنفس والفلسفة والنقد الأدبي الحديث وغيرها، ولكن لا نجد إلا القليل جداً ممن ساهموا مساهمة فعلية في التصدي للشبهات المثارة بالاستناد إلى تلك العلوم، والمقصود هنا هو أن قلة المشاركين في التصدي لهذه النوازل من هؤلاء المتخصصين لا تعني ندرة وجودهم بقدر ما تعني قلة اهتمامهم.

(٢) الموافقات (٥/ ٥١).

الصحيح نفسه، إذ الوسائل لها أحكام المقاصد وما لايتم الواجب إلا به فهو واجب، ندرك أهمية الاستعانة بأدوات العصر المفاهيمية والمعرفية مثلما أدرك أكثرنا أهمية الاستعانة بأدواته الحسية والعينية. ولكن كما ذكرنا يُستعان بالمتخصصين من الثقات المسلمين، الذين يحسنون اقتناص واستغلال الأدوات المفاهيمة النافعة الصحيحة وتمييزها عن الباطل منها أو المشبوه. يقول الدكتور محمد بن حسين الجيزاني عن دور المُفتي في استفراغ الوسع لتحصيل التصور الصحيح مع الاستعانة بمشورة أهل الخبرة في ذلك ما نصّه:

«لا يبادر إلى الجواب إلا بعد استفراغ الوسع، وبذل الجهد، وحصول الاطمئنان. لذلك كان على المفتي أن يستشير من يثق بدينه وعلمه، ولا يستقل بالجواب ذهابًا بنفسه وارتفاعًا بها، فقد قال الله لنبيه ﷺ: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ**﴾ (آل عمران: ١٥٩)، وأثنى على المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم»[1].

وقال الدكتور أحمد ضليمي حول أهمية الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص:

«سؤال أهل العلم والاختصاص وسيلة استخدمها القرآن لتثبيت حقيقة إيمانية، وترسيخها في النفوس، فلا يتطرق إليها الشك بعد ذلك، وفي استعمال السؤال في التعلم، والانتفاع بسؤال أهل الخبرة والمعرفة، يقول أحد الدارسين: من الأدبيات القرآنية المهمة في مجال العلم وجوب الرجوع إلى أهل الخبرة في كل علم وفن، وسؤال أهل الذكر في كل موضوع، فهم الذين يستطيعون أن يحلوا العقد، ويعالجوا المعضل من المسائل والعويص من القضايا»[2].

ولئن كانت الاستعانة بأهل التخصص وذوي الخبرة من ثقات المسلمين متأكدة غاية التأكد في فهم الواقع المعاصر، إلا أن هذا لا يمنع في فهم الواقع

---

(١) معالم أصول الفقه، ص٥١٠.

(٢) السؤال في القرآن الكريم وأثره في التربية والتعليم، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة الثالثة والثلاثون، العدد ١١١ - ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م. والمشار إليه بـ«أحد الدارسين» هو الدكتور / يوسف القرضاوي.

المعاصر من الاستعانة بتصورات أهل التخصص من غير المسلمين عند الحاجة؛ بل ربما يكون ذلك آكد حين لا يكون في المسلمين من لم يحِط بما يُحتاج إليه في ذلك، وضاق الوقت، وقضت الضرورة أو الحاجة الراجحة بذلك. لا سيما في العلوم المستقرة التي اشتهر أمر الاستفادة منها، وجرّبها الناس، مثل دراسات وأبحاث علوم الاجتماع، والنفس، وعلم دراسة الإنسان المعروف بـ«الأنثروبولوجيا»، والسياسة الحديثة، والإدارة، والاقتصاد، وغيرها. ذلك أنه لا مصلحة لغير المسلمين في الكذب فيها عادةً، فهي في الجملة علوم مأمونة صحيحة، وإن كانت ظنية، وعامل الخطأ فيها أكبر مما يقع في العلوم التي تدعى الدقيقة كالرياضيات التطبيقية والفيزياء المعملية مثلاً، ولكنها تظل أفضل بكثير من الحكم بالهوى، أو الاجتهاد الفردي الخاص المجرد من القرائن المعتبرة والأدلة المؤثرة في تحقيق التصور الصحيح لطبيعة الواقع المعاصر وجوداً وعدماً. ويرجع سبب الدعوة للاستعانة بهذه العلوم والاستفادة من أدواتها المفاهيمية وأطُرها النظرية إلى طبيعة الواقع المعاصر نفسه[1]. **ولكي أزيد هذه المسألة بياناً أقول:** التغلُّب على التحديات الناتجة عن واقعٍ ما لا يستتم إلا بدراية كافية بالأدوات العينية والمفاهيمية التي أنتجها ذلك الواقع. مثال: أنتج الواقع الرأسمالي الصناعي تحديات كثيرة وأيضا أنتج أدوات وتقنيات كثيرة للتغلب عليها أو إدارتها والحد من أضرارها. ففي الإدارة مثلاً: أدوات وتقنيات مجال إدارة المشاريع والتخطيط الإستراتيجي، وفي الاقتصاد مثلاً أدوات تقنيات رصد حالات الفساد المالي، وفي الاجتماع مثلاً أدوات وتقنيات الموازنة بين متطلبات الحياة الشخصية ومتطلبات العمل، وهلم جرًا. تحصل مشكلة كبيرة عندما نغفل

(١) لاحظت مؤسساتٌ شرعية مرموقة أهمية هذا المطلب وأودعته في جملة توصياتها. جاء في توصيات مؤتمر «**رابطة العالم الإسلامي... الواقع واستشراف المستقبل**»، الذي عقدته الرابطة في مكة المكرمة في الفترة من ١٩-٢١ شعبان ١٤٣١هـ، ضرورة «تكوين لجنة خبراء دائمة تستعين بها الرابطة في إعداد المشروعات الكبرى التي يناط بها تنفيذها».

هذه الأدوات – المباحة في جلّها والمطلوبة مقاصدياً – لفهم تحديات هـذا الواقـع المعين، إذ لا يمكن غير ذلك. فقط في حالة واحدة يمكن فعل غير ذلـك، وذلـك بتغيير النظام برمته من خلال تأسيسـه عـلى رؤى وغايـات مختلفـة مـن شـأنها أن تفرض تحديات مختلفة تتطلب، بل تنتج هي بدورها أدواتها وتقنياتها الخاصـة بهـا والمناسبة لها. فلا يظن أحد أن بإمكانه مصاولة ومعالجة عالم اليـوم بغـير أدواتـه. نعم لنا قيمنا ومعتقداتنا ولكن على المرء أن يفرض نظره بأدوات واقعـه، هـذا مـا يسعنا الآن، وإن كنا لا نرتضي الإطار المفاهيمي الكلّي لواقع اليوم. إلا أنـه سـيأتي بالأثر التراكمي المستدام – متى أخلصـنا في قصـدنا وصـدقنا في إرادتنـا – اليـوم الذي نجد فيه إطارنا المفاهيمي الإسلامي الكلّي قد تصدر المنافسة، وهو بطبيعتـه حينئذ سينتج أدواته وتقنياته التي قد يعسـر تصور حقيقتهـا وحصـر كميتهـا في الوقت الراهن[1].

١ . ٢ . ٢ . ما أبرز سمات الواقع المعاصر؟

بعد أن عرفنا أهمية التأكيد على أهمية التصور الصحيح للواقع المعاصر ككـل بالنسبة لفهم واقع الانحراف الفكري المعاصر على وجه التحديد، إذ هذا الأخـير فرع عنه، وجزء منه، بالإضافة إلى ما أشرنا إليه من ضرورة الاستفادة من التجربة البشرية المعاصرة في تحليل وتفسير الواقع المعاصر، للتوسل بذلك إلى تحقيق الحـد الأدنى من التصور الصحيح المفضي بذاته لإصدار الحكم الصـحيح عـلى الواقـع نفياً وإثباتاً، بعد هذا كله نأتي لأهمية إعمال جميـع مـا سـبق في التعـرّف عـلى أبـرز سمات الواقع المعاصر، والتي من شأن التعرف عليها أن يقيم للباحـث الشـرعي المعاصر أصلاً عُرفياً كليّاً يعينه في فهـم الواقـع الفكـري المعـاصر عمومـاً وواقـع الانحراف الفكري المعاصر على وجه الخصوص. ثـم نرصـد في فقـرة تاليـة – إن شاء الله – تداعيات هذا التعرّف على:

(١) بتصرف يسير من: **آفاق علمية ورؤى نقدية**، للمؤلف؛ تحت الطبع.

(أ) جملة من القواعد التصوّرية القديمة، وتجاوزها أو تطويرها على ذات الأصول الشرعية والمقاصد الكلية، كيما نعزز انطلاق الباحث الشرعي المعاصر من واقع عصره، لا من واقع زمان سابق. وفي هذا من إحقاق العدل ودرء الظلم، وتعظيم المصلحة وتقليل المفسدة، ما لايخفى على فقيه بأحكام الشرع ومقاصده، وسيأتي بيان وجه ذلك.

(ب) رسم معالم سياسة شرعية واعية تكتسب شخصيتها من حقيقة التصور الصحيح لواقع الانحراف الفكري المعاصر وتصدر في أحكامها وهويتها عن محكمات الشرع ومقاصده.

من المهم قبل التعرف على أبرز سمات الواقع المعاصر التمهيد بذكر مقدمتين لا يسع الباحث تجاهلهما أو جهلهما لتقدير قيمة آراء الخبراء وتقييماتهم عن الواقع الاجتماعي والثقافي للإنسان المعاصر وإنزالها محلّها اللائق بها في عملية التصور والحكم.

المقدمة الأولى: العالم اليوم مشتبك ومتصل ومتفاعل بعضه ببعض على نحو لا نجد له مثيلاً في مصادر التاريخ الماضية وأخبار الأمم المتقدمة[1].

المقدمة الثانية: من شأن هذا النوع من التفاعل والتواصل أن ينتج وقائع اجتماعية وأحوال ثقافية متشابهة عبر دول ومجتمعات متباعدة، بما في ذلك الدول والمجتمعات المسلمة.

ينتج من هاتين المقدمتين مُسلَّمة تصورية مُركبة من شقين:

الأول: من شأن ذلك النوع من التفاعل والتواصل أن ينتج وقائع اجتماعية وأحوال ثقافية **معينة** لا نظير لها في التصور الفقهي القديم. يُلاحظ أن الباحث قيّد بقيد «التعيُّن»، وهذا يصرف الذهن لآحاد الوقائع المتجددة، أما أن يكون في

(١) ومن تداعيات هذا الوضع التفلُّت وانفراط الأمور، وقد نصَّ البيان الختامي لمؤتمر الإعلام المعاصر بين حرية التعبير والإساءة للدين، الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي، بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٤٣٠ هـ على «ضعف مستوى الضبط الإعلامي والثقافي العالمي بسبب تطور تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال والإعلام المباشر».

الشريعة أو التصور الفقهي القديم نظائر كلية من خلال أصول ما، أو وقائع فقهية تشبه بعض وقائع اليوم من وجه دون وجه، فهذا لا ينفيه الباحث، بل يثبته في الجملة.

الثاني: نجوم وقائع اجتماعية وأحوال ثقافية معيّنة لا نظير لها في التصور الفقهي القديم، ومتشابهة عالمياً، من شأنه أن يفرض على الباحث الشرعي قبل الحكم عليها الإلمام الكفائي بآراء أهل الخبرة والدراية في الاجتماع والثقافة، من المسلمين وغيرهم. ووصف «التشابه العالمي» يقرُب منه في التوصيف الفقهي تعبير«عموم البلوى»[1]، فإنه قد «عمت البلوى» بعدد من النوازل الفكرية والعقدية في الدول والمجتمعات العربية المسلمة على وجه الخصوص، ومن المعلوم أن السياسة الشرعية والاجتهادات الفقهية لا تُعامل ما لم تعم به البلوى وما عمت به البلوى معاملة واحدة لاتمييز فيها[2]. وسيأتي مزيد بيان لهذه الجزئية أثناء الحديث عن تداعيات التصور الفقهي لواقع الانحراف الفكري المعاصر على معالم السياسة الشرعية.

سبقت الإشارة إلى أن الورقة الحالية سوف تتخذ من حالة الإلحاد الجديد نموذجاً للتعبير عن واقع الانحراف الفكري المعاصر. وقد وقع الاختيار على مثال الإلحاد الجديد لخطورته كنازلة عقدية مترجِمة عن السمات التي تشخص الواقع الفكري المعاصر عموماً[3]. أعيد التذكير بأن التعريف بسمات الواقع الجديد يأتي امتداداً وتحقيقاً لمطلب إنضاج التصور الصحيح الذي سبق التأكيد عليه

---

(١) البلوى: المصيبة والبلاء، وإذا عمّت عُبر عنها بعُموم البلوى، أي شمولها حتى تعذّر التحرز عنها أو عن آثارها. (موسوعة القواعد الفقهية: ١/ ٢، ٣١٧).

(٢) ومن الأمثلة الموغلة في إبراز وتكثيف هذ المعنى افتراض الجويني الشهير: «لو فسدت المكاسب كلها، وطبق الأرض الحرام في المطاعم والملابس وما تحويه الأيدي – وليس حكم زماننا ببعيد من هذا – فلو اتفق ما وصفناه، فلا سبيل إلى حمل الخلق والحالة هذه على الانكفاف عن الأقوات، والتعري عن البزة». (غياث الأمم في التياث الظلم، ص ٤٧٦).

(٣) وللتوسع في التعرف على ملابسات وسمات الإلحاد الجديد يُنظر: **ميليشيا الإلحاد**، عبدالله العجيري، دار تكوين. **ثلاث رسائل في الإلحاد والعلم والإيمان**، عبدالله الشهري، دار نماء.

والإشارة إليه، وسوف يستعين في بلوغ هذا الأرب بالسبُل والوسائل التي سبق التنبيه عليها. لقد أشار الباحث في دراسة مستقلة إلى جملة من السمات الحسية والمعنوية التي يعتقد أنها مسؤولة بشكل رئيس عن ظهور حالة الإلحاد الجديد، وفيها ما نصه: «إلحاد جمهور الناس مركب من دوافع متغايرة ومتداخلة تعكس طبيعة السياق الذي يعيشه العالم اليوم، سياق ثقافي مترع بالتناقضات (أسئلة المعنى والخير والشر) واللامركزيات (أسئلة السلطة والحرية) والتعدديات (أسئلة الهوية والتعايش)»[1]. وذلك في «عالم يزداد تعقيداً وسرعة يوماً بعد يوم، (مع) ذوبان للهوية وتفكك للصلات الاجتماعية، وظهور أنماط جديدة من التحكم والسيطرة، وارتفاع معدلات الفساد والبطالة والفقر والتلوث والجريمة والاكتئاب»[2]. ورأي الباحث ليس وحيداً في سياق التشخيص الأكاديمي للواقع الاجتماعي المعاصر، وإنما يأتي موافقاً له ومتسقاً معه، وسنسوق فيما يلي جملة من الشواهد المؤيدة لهذا الرأي من قبل أهل الخبرة وذوي الاختصاص، وفاءً بمطلب إنضاج التصور الصحيح للواقع الفكري المعاصر من خلال أُطُره وأدواته، إذ إن التقصير في تقدير طبيعة هذا الواقع إساءة له وظلم لضحايا آثاره السلبية، الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى التقصير في تأسيس وتفعيل سياسة شرعية حيّة واقعية وناجحة.

لا يكاد ينازع أحد من ذوي الخبرة بأحوال العالم اليوم في أن الواقع الفكري المعاصر يكتسب جُل مقوماته ويستفيد معظم مادته من المخزون الفلسفي والثقافي لعصري الحداثة وما بعد الحداثة. وفي حالة الإلحاد الجديد على وجه التحديد، أدرك هذا أحد الباحثين (د. عايض بن سعد الدوسري، أستاذ العقيدة بجامعة الملك سعود) ووُفّق في توصيفه توصيفاً ممتازاً، إذ قال:

«كنتُ أعتقد اعتقادًا جازمًا أن بلادي - السعودية - في منأى عن تلك الأخطار الفكريَّة، كان ذلك اعتقادي الراسخ حتى زمنٍ ليس بالبعيد، إلا أن

(١) ثلاث رسائل في الإلحاد والعلم والإيمان، ص٩٣.
(٢) المرجع السابق، ص٩٠.

مظاهر العولمة والانفجار الثقافي الهائل، والذي خرج كالمارد من قمقم وسائل البث المباشر والاتصالات الحديثة؛ كالقنوات الفضائية والإنترنت، ثم التقارب الفكري والثقافي الهائل مع الآخر - جعل أبوابَ المجتمع مفتوحة على مصراعيها لكل شاردة وواردة، ولكل فكرة وعقيدة، هذا الانفجار الثقافي جعل «الكتاب الإلكتروني» بصيغه المختلفة في متناول الجميع، وبضغطة زر واحدة يصبح أي كتاب - مهما كان مَشربُه - بين يديك. إن هذه الظاهرة البشرية، والعولمة الثقافية، فتحتِ الأبوابَ على مصراعيها، وجعلت عقول الشباب تحت القصف الدائم والمركَّز مِن الآخر، ومَن يتبع له من المتعاطفين معه، فأنتجت أسئلة فكرية وعقدية جديدة، في إطارٍ فارغٍ من أي فكرٍ أصيل عند هؤلاء الشباب، وساعد على تنامي ذلك غفلةٌ من أهل الفكر الأصيل، فتشكلت قناعات جديدة، ورؤى حديثة، وأصبحت هذه الأسئلةُ المحمومة، والأفكارُ الجديدة نشطةً في أوساط بعض الشباب والمراهقين، والذين لم تكن لهم خلفية ثقافية دينية متينة»[1].

لذا يجدر بالباحث الشرعي أن يتعرّف من ذلك المخزون المهيمن على الجوانب ذات الصلة بواقع الانحراف الفكري المعاصر في العالم العربي الإسلامي. ومن أجل ذلك سنسُوق الشواهد والنقولات التي من شأنها أن تميط اللثام عن أبرز هذه الجوانب، بما يحقق على الأقل الحد الأدنى من مطلب إنضاج التصور قبل إصدار الأحكام ورسم ملامح سياسة شرعية مناسبة. ولعل من أبرز الجوانب المتكررة في تلك الشواهد - كما سيأتي، وهي من الكثرة بما لا تتسع له هذه الورقة - التي تصف السياق الاجتماعي والثقافي الحاضن لواقع الانحراف الفكري المعاصر ما يلي:

(أ) زيادة تعقيد وتشابك وتداخل وتفاعل المجتمعات والأحداث والأفكار مع بعضها البعض على نحو غير مسبوق[2].

---

(١) من مقال بعنوان: **عقولنا تحت القصف**؛ منشور بموقع مقالات الشيخ في شبكة الألوكة؛ وهو ملحق بآخر **ميليشيا الإلحاد**، للشيخ عبدالله العجيري، ص١٩١.

(٢) رصد الباحث الدكتور مفرح بن سليمان القوسي طرفاً من هذا المعنى في علاقتنا بالعالم الغربي على وجه الخصوص، وفي ذلك يقول: «العلاقة بين الإسلام والغرب تعد قضية حساسة ومعقدة تعقيداً شديداً حيث يتداخل فيها =

(ب) وهي نتيجة لـ (أ): زيادة درجة الغموض والشك في فهم خلفيات آحاد الوقائع الاجتماعية والثقافية ودوافع الأشخاص المتصلين بها أو المسؤولين عنها.

(جـ) وهي نتيجة لـ (ب): زيادة درجة التفكك في الهوية والإبهام في الخطاب والمجهولية في تصور الواقع على ما هو عليه.

يقول هانز مولر واصفاً تعذُّر استيفاء التأمُّل في كافة جوانب المجتمع الحديث: «لقد بلغ تعقيد المجتمع الحديث مبلغاً يجعل التأمل في جميع جوانب الحياة مستحيلاً»[1]. والنتيجة كما لاحظها جان كويمان هي تكاثر المشاكل: «تعقيد المجتمع الحديث آخذ في الازدياد، وكذلك مشكلاته». وبالمثل يلقي روبرت هايند التبعة على التعقيد الذي اتسم به الواقع الجديد: «ولقد فاقم ذلك تعقيد الحياة الحديثة»، ومن نتائج ذلك كما يضيف هايند: «يبتلى الأفراد غالباً بالتزامات أخلاقية متضاربة... لدرجة أن اتخاذ القرار بات عملية طويلة ومؤلمة»[2]. ولعالم الاجتماع الشهير أنتوني غدنز نصٌ جامعٌ متداول في وصف السياق الاجتماعي والثقافي الذي تمخضت عنه سمات الواقع الفكري المعاصر. يقول في كتابه المعروف بـ **عواقب الحداثة**: «لقد جرفتنا أنماط الحياة التي أتت بها الحداثة بعيداً عن النماذج التقليدية للتنظيم الاجتماعي، وعلى نحو لم يسبق إليه. إن تحولات الحداثة أعمق بكثير من معظم التغيرات التي شخّصَت الأزمنة الماضية، سواء في اتساعها أو عمقها. فباعتبار الاتساع، عملت على تأسيس أشكال من التواصل الاجتماعي تمتد عبر أرجاء المعمورة؛ وباعتبار العمق، عملت على تبديل أقرب وأخص السمات المتعلّقة بوجودنا اليومي»[3]. ومن ثم يعترف ريتشارد هاينبرغ

= ما هو ديني وتاريخي وسياسي واقتصادي واجتماعي أوبصورة شائكة ومتراكمة». (انظر: **العلاقة الفكرية الثقافية بين العالمين الإسلامي والغربي في العصر الحاضر الحواجز والجسور**، ١٤٢٩م، ص٦، نشر الإدارة العامة للثقافة والنشر برابطة العالم الإسلامي).

(1) Müller, H. (2010) Business Ethics from Below: Rethinking Organisational Values, Strategy and Trust. *In Complexity, Difference and Identity: An Ethical Perspective*; *edits.* Cilliers, P. & Preiser, R.; Springer, p. 205.
(2) Hinde, R. (2007) *Bending the Rules: Morality in the Modern World*. Oxford University Press, p. 90-91.
(3) Giddens, A. (1991) *The Consequences of Modernity*, Polity Press, p. 4.

بحقيقة مُرَّة انتهى إليها السعي الحضاري المتأخر، حيث قال: «في السنوات القليلة الأخيرة لاح لي فعلاً أن الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها الحضارة هي أسسٌ بطبيعتها فاسدة ومفسدة»[1]. ونختم توصيف واقع اليوم بتشخيص عام ومعبّر للناقد جورج بلانديي، وفي ذلك يقول: «لم يعد شيئاً كما كان من قبل. إن الحركة تحملنا وتدفع دفعاً مشاهِدَنا التي كانت تشكل عوالمنا الأليفة. فالمحيط والمصنوعات والعلم وأقرب العلاقات الاجتماعية المباشرة والعقائد والقيم، كلها غدت تتغير بسرعة في حياة الشخص الواحد أكثر من تغيرها منذ الثورة الصناعية والحضرية إلى حدود الستينات. ففي غمار هذه الفوضى، فوضى التحول الأكبر، امَّحَت معالم قديمة، وتشوشت الأفكار. ولعل أحسن صورة عن هذا الواقع صورة مجتمع بلا بوصلة»[2].

إذاً محصلة القول في ضوء ما سبق أن المقدمتين المذكورتين سابقاً وما تمخض عنهما من مقدمة تصورية مركبة كل ذلك صحيح، ويعبر عن واقع ملموس لا متوهم، الأمر الذي ينبغي أن ينقلنا إلى مهمة التفكير في الحلول والتوصيات بدلاً من الوقوف عند مرحلة التعرُّف على السمات العامة للواقع الفكري أكثر مما ينبغي. وطالما أن كلمة الخبراء والمختصين مجمعة على اتصاف الواقع العام بما سبق من سمات، فإنه يجوز لنا القول بعموم البلوى الفكرية في واقعنا المعاصر على نطاق واسع ومؤثر، ويلزم من ذلك، كما أشرت في موضعه، أن السياسة الشرعية والاجتهادات الفقهية يجب أن تُعامِل ما عمت به البلوى معاملة شرعية خاصة، كما تعامَل عمر – ﷺ – مع عموم البلوى بالجوع والفقر الشديدين في زمنه بتعليق حد السرقة، إذ لم يعد الأمر ناشئاً عن اختيار الناس بلا اضطرار وإنما لاضطرارهم بلا اختيار، وهذا مثال للتقريب فقط، وإلا فإن عموم البلوى بالأفكار المنحرفة

(1) Heinberg, R. (2005) Memories and Visions of Paradise. *In* Zerzan, J.; *Against Civilization*, Feral House, p. 196.

(٢) مقال: **زمن الشكوك؛** ضمن مجموعة مقالات في كتاب: **متحضرون، على ما يقال**، تعريب / عبدالرزاق الحليوي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ص٩٥.

التي تهجم على أفراد المجتمع المسلم من كل صوب أخطر وأشد أثراً ، حتى لـربما بلغت مع قلة العلم وتمكُّن الشبهات مبلغاً يدفع البعض لتطلُّبها والركون إلى شيء منها، كما قال ابن تيمية: «والإنسان إذا فسدت نفسه أو مزاجه يشتهي مـا يضـره ويلتذ به؛ بل يعشق ذلك عشقا يفسد عقله ودينه وخلقه وبدنه»[1].

هذا وقد اعتنى بعض البـاحثين المعـاصرين بتأمـل سـمات الواقـع الفكـري الحاضن للإلحاد ومقولات الشك، واتسمت معالجاتهم بقـدر جيـد مـن الاتـزان والشمول، ومن أولئك الباحث عبدالله بن صالح العجيري. فمن جملة ما يضاف من توصيف العجيري للطرح الحالي ما أشار إليه من قصـور وتقصـير للخطـاب الشرعي المعاصر – بطابعه الاجتهادي أقصد – في اسـتيفاء مطلـب التحقـق مـن طبيعة الواقع الفكري المعاصر كماً وكيفاً (مطلب التصور) مما نتج عنه نفرة بعـض المستهدفين بذلك النمط مـن الخطـاب تصـوراً وحكـماً[2]. ولـيس مجـرد القصـور والتقصير في اتخاذ التدابير... إلخ.

ومن صور التقصير التي فاقمت المشكلة ما لحظه الدكتور عايض الـدوسري من انشغال لأهل «الفكر ونُخب المثقفين والـدعاة عـن همـوم الشـباب – ذكـورًا وإناثًا – وخصوصًا أسئلتهم الحرجة والذكية، بصراعات ومعارك داخليـة، فتَّـت في اللحمة الفكرية، وشككت الشباب في قيمهم ورموزهم»[3].

جميعنا مستأمنون، كل بحسبه وفيما يُحسن، على إعطاء الأمـور حقهـا تصـوراً وحكماً ولو تأخرت نتائج مصالح هذا الضرب من الاجتهاد الكفـائي الواجـب، واحتُمل في سبيله شرّاً يسيراً مؤقتاً، فهو خير من التفريط في ذلك استعجالاً لنتائج مُفسِـدة يحسبها العالم أو الداعية أو المصلح أو المفكر مصالح محققة وتدابير مُحكَمة وهي أبعـد مـا تكون عن ذلك؛ تمشياً مع القاعدة الشرعية المشهورة: «درء المفاسد

(١) مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٤).
(٢) انظر: ميليشيا الإلحاد، ص١٠١-١٠٢.
(٣) مرجع سابق.

مقدم على جلب المصالح»[1]. كذلك لم يُغفل العجيري الإشارة لسمة مهمة من السمات التي أكدَتْ عليها الورقة الحالية، ألا وهي سمة التعقيد والتشابك البالغين لواقع الانحراف الفكري المعاصر، والتي بدورها تجعل مهمة التصور وإصدار الأحكام ومباشرة آحاد الوقائع أحوج ما تكون إلى التؤدة والحذر تنظيراً وتطبيقاً. يقول العجيري: «وبسبب تعقيدات الحالة المحلية، وتعقيدات الحالة الإلحادية، فإن الوقوف بدقة على حجم هذه الحالة ومدى انتشارها مجتمعياً مسألة في غاية التعقيد»، والباحث هنا يقصد المهمة الشاقة المتمثلة في التعرف على النسب والأرقام، ولا يقصد أن الإقرار بتعقيد الواقع الفكري المعاصر متعذَّر أو أنه متوقف على إنجاز دراسات متخصصة من ذلك النوع، فإن هذا - كما يفهم من الباحث نفسه - بيّن بنفسه، ولكن بقي أن نعمل ونتصرف على هذا الأساس، وهو المطلب الذي لم يتحقق إلى الآن بصورة كافية. ثم يواصل الباحث رصد بعض النتائج السلبية التي تتفق مع استنتاج الورقة الحالية في توصيفها لواقع الانحراف الفكري المعاصر، حيث يشير الباحث إلى أثر «غلبة القيم المادية العلمانية...وهيمنة المزاج الليبرالي، والذي يؤدي في حالات ضعف الممانعة إلى إعادة تشكيل العقول والتصورات في ضوئها، ويتسبب ليس في منافرة الخطاب الشرعي في شقه البشري فحسب، بل قد يحمل صاحبه على منافرة بعض القيم والمباديء الشرعية الثابتة»[2].

ومما يحسُن إيراده قبل الانتقال إلى المطلب الثاني في هذه الورقة أن أزمنة المتقدمين لم تخلُ من سياقات مشابهة، وظروف مماثلة، وأحوال مقاربة، ومن ذلك ما ذكره الجويني - رحمه الله - في نص يستحق النقل بطوله:

«وقد نشأ - حرس الله أيام مولانا - ناشئة من الزنادقة والمعطلة، وانبثوا في المخاليف والبلاد، وشمروا لدعوة العباد، إلى الانسلاخ عن مناهج الرشاد، واستندوا إلى طوائف من المرموقين المغترين، وأضحى أولئك عنهم ذابين، ولهم

(١) الموافقات (٥/ ٣٠٠)؛ أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، ص٢٧٧.
(٢) ميليشيا الإلحاد، ص ١٠٢. بتصرّف.

منتصرين. وصار المغترون بأنعم الله، وترفه المعيشة، يتخذون فكاهة مجالسهم، وهزو مقاعدهم - الاستهانة بالدين، والترامز والتغامز بشريعة المسلمين، وتعدى أثر ما يلابسونه إلى أتباعهم، وأشياعهم من الرعاع المقلدين، وفشا في عوام المسلمين شبه الملحدين، وغوائل الجاحدين، وكثر التخاوض والتفاوض في مطاعن الدين. ومن أعظم المحن، وأطم الفتن في هذا الزمن، انحلال عصام التقوى عن الورى، واتباعهم نزعات الهوى، وتشوفهم إلى الاستمساك بحطام المنى، وعروهم عن الثقة بالوعد والوعيد في العقبى، واعتلاقهم بالاعتياد المحض في مراسم الشريعة تسمع وتروى، حتى كأنها عندهم أسمار تحكى وتطوى، وهم على شفا جرف هار من الردى. فإذا انضم إلى ما هم مدفوعون إليه من البلوى، دعوة المعطلة في السر والنجوى، خيف من انسلال معظم العوام عن دين المصطفى، ولو لم تتدارك هذه الفتنة الثائرة، أحوجت الإيالة إلى إعمال بطشة قاهرة، ووطأة غامرة»[1].

ومن الموافقات المهمة - للاستطراد قليلاً - أن مخاوف الجويني بشأن «انحلال عصام التقوى عن الورى، واتباعهم نزعات الهوى، وتشوفهم إلى الاستمساك بحطام المنى، وعروهم عن الثقة بالوعد والوعيد في العقبى، واعتلاقهم بالاعتياد المحض في مراسم الشريعة تسمع وتروى، حتى كأنها عندهم أسمار تحكى وتطوى»، ما زالت تجد صدى في واقعنا اليوم وتتردد في حنايا الخطاب الشرعي المعاصر. ومن ذلك ما عبر عنه الدكتور عبدالعزيز كامل بـ«ظاهرة خفة الدين»، حيث لاحظ أننا «نسير بسرعة متهورة نحو ظاهرة (خفة الدين)» وأنه «لا بد للدعاة أن يعكفوا على إيجاد حلول لتلك النازلة؛ لأن المراحل القادمة في مصير الأمة لا يصلح للتعامل معها خفاف الدين، صغاراً أو كبارا»[2].

وأختم بمثال من الأمثلة الحديثة نسبياً، والمعبّرة في وقتها عن تفشي قلق مماثل

(١) غياث الأمم في التياث الظلم، ص٣٨١.

(٢) مجلة البيان، عدد ١٩٧، ص٣٢.

إزاء البلوى بشبهات وافدة، وكأنه يصف شطراً من الهموم التي تؤرق كثيراً منا اليوم، وهو ما ورد في مقال نشرته «مجلة الحقائق» عام ١٩١٣ م. وفيه ما نصه:

«يقال أن بعض الناس يطلبون من أهل العلم الغيورين على الدين تأليف جمعية تضم شتات الشبان العصريين وتؤلف بينهم وبين المتدينين وتزيل سوء التفاهم الحاصل بينهم وتدحض ما علق بقلوبهم من الشبه. وما انتابهم من الشكوك والأوهام وتفهمهم أن الدين الإسلامي والعلم الصحيح أخوان توأمان وفرقدان متلازمان وأن الدين يحرض على العلم ويدعو إلى النظر في عالم السموات والأرض ويطلق للعقل عنان الفكر ليذلل لخدمته الكائنات. ويزيد إيماناً بخالق هذه المخلوقات. وأن العلم يثبت أن الدين الإسلامي خير دين يدين به البشر وكلما زاد العلم تقدماً زاد رونق الدين الإسلامي ووضحت تكاليفه وظهر أنه خليل العقل وصديقه وحجتهم في لزوم هذه الجمعية أنهم يرون أكثر الشبان الذين يتعلمون هذه العلوم الطبيعية يمرقون من دينهم أو يشكون من عقائدهم غير مستمسكين بالدين ولا متخلقين بأخلاق المسلمين»[1].

(١) مقال «العصريون والدين»؛ مجلّة الحقائق؛ عدد ٢٥، تاريخ: ٧ - ٢ - ١٩١٣م.

أبيض

المطلب الثاني
الحكم والتصرف

وفيه مسألتان:

٢ . ١ . الأولى: تداعيات التصور السابق لواقع الانحراف الفكري المعاصر.

٢ . ٢ . الثانية: معالم سياسة شرعية مقترحة في ضوء التداعيات المذكورة.

٢ . ١ . تداعيات التصور السابق لواقع الانحراف الفكري المعاصر:

يلزم من الإقرار بزيادة تعقيد وتشابك وتداخل وتفاعل المجتمعات والأحداث والأفكار مع بعضها البعض على نحو غير مسبوق، والإقرار بتسبب ذلك في زيادة درجة الغموض في فهم خلفيات آحاد الوقائع الاجتماعية ودوافع الأشخاص المتصلين بها أو المسؤولين عنها، والإقرار بتسبب ذلك في زيادة الإبهام في الخطاب ومجهولية تصور الواقع على ما هو عليه، ثم الإقرار بأن المجتمعات المسلمة جزء من هذا الواقع المعاش الذي لا مفر من آثاره وتأثيراته، أقول يلزم من الإقرار بجميع ذلك الاعتراف بعدد من التداعيات المؤسِّسة لسياسة شرعية تناسب المرحلة. ومن هذه التداعيات:

١- استقرار إطار عموم البلوى كأصل للتعامل مع واقع الانحراف الفكري المعاصر.

٢- وهو من لوازم العمل ضمن ذلك الإطار: اتساع دائرة الإعذار.

والمقصود باستقرار إطار عموم البلوى كأصل للتعامل مع واقع الانحراف الفكري المعاصر مركب من شقين. **الأول استقرار وصفي تصوري**: بمعنى أن هذا حال الواقع الآن، أي يصدق على المجتمعات المسلمة اليوم أنها في الجملة مبتلاة بانحرافات الفكر المعاصر لا أنها متطلّبة لها ومسؤولة عنها. **الثاني استقرار معياري حكمي**: بمعنى أن الخطاب الشرعي يجب أن يصدر في أحكامه وتصرفاته اليوم عن هذا الأصل، أي أصل أن الأصل في واقع الانحراف الفكري

المعاصر هو وصف عموم البلوى، وأن الأصل في المتضررين به من أفراد المجتمع المسلم أنهم ضحايا لا مجرمون، ومتأثرين سلبيين بالانحرافات الفكرية لا مؤثرون إيجابيون في وجودها وتعزيزها. ولا يمنع هذا بطبيعة الحال وكما هو معلوم قدراً وشرعاً أن هناك استثناءات، ولكن «العبرة في الشرع بالغالب» لا النادر كما ذكر أهل العلم، والغالب «الذي اعتبره الشرع» كما يقول القرافي - رحمه الله - «هو الكثرة في الوقوع باعتبار الزمن، فالذي تكون أزمنة وقوعه أكثر هو الغالب، والذي تكون أزمنة وقوعه أقل هو النادر القليل»[1]. والغالب في أحوال أفراد المجتمعات المسلمة اليوم - في ظل ما أسسناه من تصور للواقع - أنهم ضحايا لواقع الانحراف الفكري المعاصر لا مسؤولون عنه فضلاً عن أن يكونوا مؤسسين له. وليس المقصود بنفي المسؤولية عن الأمة أنها غير مقصرة في الفرض الكفائي المطلوب لدفع هذا البلاء، فهذا واقع، وإنما المقصود أنها لم تتول كبر انحرافات الواقع الفكري المعاصر، وأنّى لها ذلك وأمة محمد ﷺ محال عليها أن تجتمع على ضلالة عن غير علم فكيف على ضلالة بعلم؟. **ومع تقرير أصل عموم البلوى بالأفكار المنحرفة كإطار للتصور والحكم والتصرف، ينبغي التنبه إلى أن مفهوم عموم البلوى اختص في التداول العام بمجال الفقه في العبادات والمعاملات، ولكن لا يعني هذا أن عموم البلوى اصطلاح توقيفي لا يجوز نقله إلى مجال آخر، فعموم البلوى قد تكون بالأفكار كما تكون ببعض التعاملات المشبوهة.** ومن المستقر في فقه عموم البلوى أن ما عمت به البلوى في الفقهيات والمقاصد يبيح هذا الذي عمت به البلوى بقدره، مالم يخالف نصاً ثابتاً[2]، عملاً بقاعدة «ما عمَّت بليَّته خفّت قضيّته»، والمندرجة تحت القاعدة الكبرى: «المشقّة تجلب التّيسير». والمراد بعموم البليَّة عند الفقهاء: «كثرة الوقوع عند أكثر النّاس وفي أكثر الحالات. فما كثر وقوعه وابتلاء أكثر الناس به خف أثره، ووجب تيسير

(١) نفائس الأصول في شرح المحصول (٨ / ٣٥١٨).
(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم (١/ ٧٢).

حكمه وعدم التشدد فيه؛ لأن التشدد فيه يوقع الناس في الحرج والضيق»[1].
والتيسير المطلوب في عموم البلوى بصور الانحراف الفكري عموماً ليس إباحة تلبُّس الناس بهذه الأفكار عياذاً بالله وإقرارهم عليها، **وإنما نفي التبسيط والتسطيح المفضيين إلى التعسير والتنفير مع إمكان التأليف والتيسير**، كأن يطلق داعية أو مصلح أو عالم الحكم في حالات الانحراف الإلحادي اليوم دون مراعاة للفروق المؤثرة بينها ودون اعتبار للواقع الذي احتف بها وتسبب فيها، وكأنه يُطالب أحدهم باختزال خيارات التعامل مع هذه النازلة في خيارين لا ثالث لهما: الملاحقة والتعزير أو القتل والتكفير. ذلك أن هدف الشرع إصابة الحكم الصحيح ولو تأخَّرت إصابته لا نفس تطبيقه فحسب، دون استيفاء للنظر في المؤثرات الموجبة لإصابته من عدمها، وهو الأمر الذي لا يحصل دائماً بمجرَّد إسقاط النصوص الشرعية على أعيان المكلفين في الأحوال العادية، فكيف بالأحوال التي عمّت فيها الفتن وطمّت فيها المحن واشتبهت فيها الأمور؟

يلزم من مراعاة الأصل السابق كإطار للتصور والحكم والتصرُّف **توسيع مساحة الإعذار والاحتواء وتضييق - لا نفي - مساحة الحكم بالردة وإرادة الزيغ ما استطعنا**. ومن المواقف المعبّرة عن معنى الاحتواء المذكور - وبُعد المثال النسبي لا يلغي مناسبته - ما حكاه الصفدي عن شيخه ابن تيمية كلما لقيه؛ يقول الصفدي: «كان إذا رآني قال: أَيش حس الإيرادات، أيش حس الأجوبة، أيش حس الشكوك؟ أَنا أعلم أنك مثل القدر التي تغلي تقول بَق بَق، أعلاها أسفلها وأسفلها أعلاها، لازِمني لازِمني تنتفع»، ثم قال الصفدي: «وكنت احضر دروسه ويقع لي في أثناء كلامه فوائد لم أسمعها من غيره ولا وقفت عليها في كتاب»[2]. **فحاصل المقصود ليس إعذار «معيّن» استقر تحققه بالكفر استقراراً بيناً لا شبهة فيه، بمعنى استصحاب إسلامه في هذه الحالة معاندةً للواقع ومراغمةً**

(١) موسوعة القواعد الفقهية (٩/ ١٦٤).
(٢) الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، ص٣٧٤.

لحكم الشرع، وإنما استصحاب أصل عام في التعامل مع الواقع بالتصور الموصوف في هذه الورقة، فهذا من شأنه أن يفرض تعاملاً خاصاً كالروية في الحكم على الناس، وعدم الاستعجال في تعريضهم للعقوبات الشرعية، ونحو ذلك، لما يترتب - كما ذكرنا في مطلع الورقة الحالية - على هذا من المفاسد العظيمة شرعاً على المستوى الفردي والاجتماعي وحتى السياسي[1]. فالحاصل أن ثمرة التوصيف بعموم البلوى الفكرية منصبة على واقع الانحراف الفكري ككل - أيعامل معاملة واقع عادي لا خصوصية فيه بحال فتكون السياسة الشرعية بحسب ذلك؟ أم يعامل معاملة واقع بوجه خاص تقتضي سياسة شرعية خاصة؟ - لا واقع الأعيان من حيث تلبس كل واحد منهم بما يوجب كفره أو عدمه. بعبارة أخرى أدق، تقترح هذه الورقة إطاراً عاماً لتصور واقع الانحراف الفكري المعاصر، وتزعم أن التعامل مع آحاد الوقائع يجب أن يتحرك في حدود ذلك الإطار ويراعي طبيعته.

تجرنا هذه المعالجة إلى مراجعة بعض الضوابط التمثيلية التي استعملها المتقدمون في ضبط ما يعذر به العبد، ومن أبرز هذه الضوابط وأكثرها تكرراً ضابط حداثة العهد، والنشأة البعيدة، وخفاء المسائل، ويعبرون عنها عادة بقولهم: «... الذي حديث عهد بالإسلام، والذي نشأ ببادية بعيدة، أو يكون في مسألة خفية»[2]، فإن مثل هذه الضوابط لا ينبغي أن يبنى عليها حكم بردة مسلم معيَّن بمجرَّدها، والعلة الرئيسية في ذلك أن هذه ضوابط اجتهادية اقترحها العلماء

(١) ناهيك عن الطابع المركب لكثير من الحالات المنحرفة فكرياً، فهناك مثلاً من يدعي أنه ملحدٌ وهو ليس كذلك في واقع الأمر لجهله بحقيقة الناقض. وقد مرّ بي غير حالة لأشخاص يظنون أنهم كفروا ويطلبون محاورتي على هذا الأساس فلما تبينتُ أمرهم وجدتهم أقرب للإسلام منهم للكفر. وهناك أيضاً مطلق الشك وهو درجات منه المخرج من الدين ومنه غير المخرج، والشك هنا بالإطلاق الدارج عند عامة الناس اليوم، كقول بعضهم :عندي شكوك عصفت بي، ونحو ذلك. ومأخذ الأمر في هذا كله الاستفصال والتبيّن والتأني والتروي وإيجاد المخارج للناس بلا إفراط أو تعسف. ولذلك جزمت بأن أي سياسة شرعية معاصرة لا بد أن تكون مؤسسة على هذه الاعتبارات. فواقع الانحراف الفكري اليوم أعقد في مقدماته وظروفه ومآلاته مما يتصوره كثيرٌ من العلماء وطلبة العلم فضلاً عن غيرهم.

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٢٣١)؛ الدرر السنية (١٠/ ٤٣٤)؛ الإعلام بقواطع الإسلام، ص٩٥.

لا نصوص شرعية ظنية فضلاً عن أن تكون قطعية. إنها ضوابط تمثيلية لا حاصرة، بحيث نقول أن ضوابط إعذار الناس لا يمكن أن تخرج عنها أبداً. ولذلك يمكن اقتراح غيرها أو الزيادة عليها، كما يفهم من قول ابن عثيمين: «...لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة، ومثل هذا لا يكفر بجحد ما يجحده حتى تقوم عليه الحجة، وقد يكون الرجل لم يسمع تلك النصوص، أو سمعها ولم تثبت عنده، أو عارضها عنده معارض آخر أوجب تأويلها، وإن كان مخطئاً»[1].

وسبب التنبيه على عدم الجمود على تلك الضوابط هو أن واقع المتقدمين وقدماء المتأخرين لم يكن في تعقيد مسائله واختلاط قضاياه كما في واقع اليوم، ولذلك لم تلجئهم حاجة لتجاوزها أو تطويرها، وهم في الجملة محقون في هذا وعملوا بما أدى إليه اجتهادهم. من أجل هذا قدّمتُ هذه الورقة بتأكيدي على امتزاج وتشابك قضايا واقع الفكر المعاصر على نحو لم يسبق له مثيل، وأن من شأن هذا أن ينتج وقائع اجتماعية ونوازل عقدية لا تكاد تخطر ببال أحد من المتقدمين. ففي ظل عموم البلوى بالانحرافات الفكرية النابعة من واقع كهذا يجوز أن يُعذر أيضاً قديم عهدٍ بإسلام أو من نشأ وسط مدينة عامرة بالمسلمين، ويمكن القول أن ضابط خفاء المسائل المشار إليه آنفاً متوقفٌ هو بدوره على متغيرات كثيرة، حتى قال ابن تيمية – رحمه الله – عن شأن المعلوم من الدين بالضرورة أنه إضافي، أي يختلف باختلاف أحوال المكلّفين، قال: «فكون الشيء معلوماً من الدين ضرورة أمر إضافي»[2]. وقد كان ابن تيمية سباقاً إلى تحليل أحوال المكلفين لدرجة التفصيل وإماطة اللثام عن جملة من الاعتبارات الدقيقة والمؤثرة في تصور أحوالهم قبل الحكم عليهم، ونحن اليوم في أمس الحاجة إلى إحياء وتفهُّم هذا المنهج والتصرُّف في ضوئه. فمن ذلك قوله: «فالتشابه الذي

(١) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، ص ٩٠.
(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١١٨).

لا يتميز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه»[1]. وقوله: «فإن الظهور والبطون قد يختلف باختلاف أحوال الناس وهو من الأمور النسبية»[2]. وقوله: «كون العلم بديهياً أو نظرياً من الأمور النسبية الإضافية فقد يكون النظري عند رجل بديهياً عند غيره لوصوله إليه بأسبابه من مشاهدة أو تواتر أو قرائن والناس يتفاوتون في الإدراك تفاوتاً لا ينضبط»[3]. وأيضاً قوله: «كذلك ما يسد باب المعرفة هو من الأمور النسبية والإضافية فقد يسد باب المعرفة عن زيد ما لا يسد عن عمرو وليس لذلك حد محدود»[4]. هذا في جانب التصور أما في جانب الحكم فلم يكن شيخ الإسلام من ذوي الأحكام البسيطة المطلقة في الأمور المعقدة الدقيقة، وهذا معروف عنه، وإنما كان يتحرى التفصيل لدرجة التدرُّج أحياناً في إلحاق الحالات بأحكامها، كقوله في الجهَّال المتكلمين «بجنس أقوال المحادين لله ولرسوله الموالين لأهل لإفك والشرك المضاهين للنصارى» أنهم «يتكلمون بأنواع من الكلام صاحبها إلى الاستتابة والتعزير والتعليم والتفهيم أحوج منه إلى الرد عليه والمناظرة له»[5]. هذا في جانب الحكم أما في جانب التصرُّف فلم يكن الشيخ ممن يضيق ذرعاً بأحوال المكلّفين لدرجة التبسيط والإبهام - وبحجة سد الذريعة أحياناً ! - وإنما كان من أهل الحوار والإفهام، ومن ذلك كلامه - رحمه الله - عند قوله تعالى: ﴿**فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ**﴾ (التوبة: ٦).

«قَد عُلم أن المراد أنه يسمعه سمعاً يتمكن معه من فهم معناه، إذ المقصود لا يقوم بمجرد سمع لفظ لا يتمكن معه من فهم المعنى، فلو كان غير عربي وجب

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٦٢).
(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٨).
(٣) مجموع الفتاوى (٩/ ٨٧).
(٤) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٦).
(٥) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢٣٨).

أن يترجم له ما يقوم به عليه الحجة. ولو كان عربياً وفي القرآن ألفاظ غريبة ليست لغته، وجب أن يبين له معناها، ولو سمع اللفظ كما يسمعه كثير من الناس، ولم يفقه المعنى وطلب منا أن نفسره له ونبين له معناه، فعلينا ذلك. وإن سألنا عن سؤال يقدح في القرآن أجبناه عنه»[1]. هذه تقريراته لواقعه فكيف بواقعنا؟ وهذا يستدعي التأكيد مجدداً على ما قرره بعض الأئمة والعلماء من أنه لا فرق في الإعذار بالجهل بين الأصول والفروع[2]. إننا اليوم لنجد الشاب المكلّف الذي عاش في كنف أبوين مسلمين في مدينة مسلمة ومع جماعة مسلمة يعيش صراعاً فكرياً حاداً ويقع له من الشبهات والعوارض القادحة في الإيمان ما لا يعلمه أقرب أهله إليه، مع أنهم يعيشون تحت سقف واحد ويأكلون من طعام واحد. وهذا راجعٌ كما نوهنا مراراً إلى الطبيعة المعقدة والمركبة للواقع على المستوى القيمي والاعتقادي والسلوكي بما يجعلنا ننطلق من إطار عموم البلوى كأصل وصفي معياري في الحكم والتصرف.

جماع ما سبق أصلٌ ينبغي الصدع به وهو أن **درجة تركيب التصور اللازم للحكم على واقعنا ليست كدرجة تركيب التصور اللازم للحكم على واقع المتقدمين، لا شكلاً ولا مضموناً**. فقضايا الاجتماع والدين عموماً، وقضايا الفكر والأخلاق خصوصاً، باتت اليوم أشد تركيباً وأكثر تعقيداً من أي وقت مضى. نحن في زمن بلغ فيه اختلاط القضايا واشتباه الأمور مبلغاً يقضي بضرورة التريث في اتخاذ القرار. وليس المقصود تعطيل الأحكام متى استبانت القضايا واتضحت التصورات على نحو لا يمكن معه تأخير الحكم الشرعي، وإنما المقصود تحقيق مطلب الاستبانة نفسها، وأن كُلفة تحقيقه اليوم أضعاف أضعاف كُلفة تحقيقه في الماضي، ذلك أن الظروف والأحوال والقرائن التي بموجبها اتضح تصور من

(١) الجواب الصحيح (١/ ١٣٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٧٢)؛ الإجابات العلمية على الإشكالات العقدية (٢/ ١٤٨- ١٥٧).

قبلنا ليست هي الظروف والأحوال والقرائن التي بموجبها يتضح تصور من في عصرنا، فقد كان يغلب على السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمعات الماضية درجة من البساطة والوضوح لا تكاد توجد في السياق الاجتماعي والسياسي والثقافي المهيمن على المجتمعات المعاصرة[1]. وعلى هذا فالمتقدمين لم يكونوا مخطئين أو مقصرين بل مصيبين إذ استفرغوا وسعهم بما يليق بواقعهم، وبقي أن نستفرغ وسعنا بما يليق بواقعنا نحن لا بواقعهم هم.

٢ . ٢ . معالم سياسة شرعية مقترحة في ضوء التداعيات المذكورة.

إن أي محاولة لتأسيس وتطبيق سياسة شرعية ناضجة للتعامل مع واقع الانحراف الفكري المعاصر - بنطاقه الموضَّح في مستهل الورقة - لا بد أن تعتبر تداعيات التصور الصحيح للواقع، ليكون الحكم موافقاً له معنى ومبنى. وقد عالجَت هذه الورقة مطلب استيفاء التصور التصحيح ببيان أهميته وآلية تحقيقه، ورصدت جملةً من أبرز التداعيات الكلية والفرعية ذات الصلة، وستكون معالم السياسية الشرعية المقترحة مؤسسة على مجموع ما سبق، على هيئة توصيات كما يلي:

١ - استحضار أصل «عموم البلوى الفكرية» على المستوى المؤسسي الرسمي وغير الرسمي كإطار عمل يقود تصرفاتنا ومشاريعنا لمواجهة ومعالجة واقع الانحراف الفكري المعاصر. فعلى مختلف مؤسسات الدولة المعنية بمواجهة ومعالجة واقع الانحراف الفكري المعاصر أن تباشر واقع الناس بهذه الروح وتبني سياساتها وخططها وبرامجها على ذلك الأصل.

٢ - استحضار ثقافة «عموم البلوى الفكرية» في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي للناس، وعلى رأسها: الواقع التعليمي، والتربوي، والأسري. فينبغي

(١) وقد فصل عالم الاجتماع ليونيداس دونزكس، مع رفيقه عالم الاجتماعي الأشهر زيغمونت باومان، في مقدمته لكتاب «العمى الأخلاقي» *Moral Blindness*، ص٥، القول في طبيعة هذا التعقيد الذي لا نكاد نجد له نظيراً في الماضي، وإن كان للبعض أن يتحفظ على شيء من المبالغات التي أوردها، بحكم اختلاف السياق

أن يتقلّد أصحاب القرار، والمعلمون والمربون، والمفكرون والدعاة والمستشارون والمدربون، وأولياء الأمور، هذا الأصل كمنطلق عام للفهم والتصرف إزاء واقع الانحراف الفكري المعاصر، ومن شأن هذا أن يوسّع مساحة الإعذار بما يزيد مساحة الاحتواء المشروع والتعامل الحكيم مع الكبار عموماً والناشئة خصوصاً.

٣- مراعاة واستشعار ثلاث ثمرات رئيسية من ثمرات تبني الأصل السابق:

الأولى: توسعة العذر للأفراد المبتلين، والتعامل المجمل مع مختلف السياقات والفئات الاجتماعية المتضررة بواقع الانحراف الفكري المعاصر على هذا الأساس، دون إخلال بالقيود المذكورة فيما سبق. قال الذهبي واصفاً شيخه ابن تيمية رحمهما الله: «مذهبه توسعة العذر للخلق»[1].

الثانية: وهي فرعٌ عن الأولى، التمهّل في الحكم على الناس، والتورع عن تكفيرهم أو رميهم بالردة، واستصحاب إسلامهم وتطلُّب المخارج لهم في ضوء القيود المتقدمة. وينبغي على أولي الأمر وأصحاب القرار في البلاد أن يدعموا انتشار هذا التوجه ويعززوا ثقافته بكل سبيل شرعي ممكن. وتتأكد مراعاة هذا الجانب تأكُّداً بيناً حين نعلم أن أحوال عامة الأفراد في المجتمع المسلم مهيئة بطبيعتها للتأثر بعواصف الشبهات، ولابن تيمية نص مهم في تجلية هذه القضية التي يغفل عنها كثير من العلماء والدعاة والمربون؛ يقول - رحمه الله -: «فعامة الناس إذا أسلموا بعد كفر أو ولدوا على الإسلام والتزموا شرائعه وكانوا من أهل الطاعة لله ورسوله فهم مسلمون ومعهم إيمان مجمل ولكن دخول حقيقة الإيمان إلى قلوبهم إنما يحصل شيئا فشيئا إن أعطاهم الله ذلك وإلا فكثير من الناس لا يصلون لا إلى اليقين ولا إلى الجهاد ولو شككوا لشكوا ولو أمروا بالجهاد لما جاهدوا وليسوا كفارا ولا منافقين بل ليس عندهم من علم القلب ومعرفته ويقينه ما يدرأ الريب ولا عندهم من قوة الحب لله ولرسوله ما يقدمونه على الأهل والمال وهؤلاء إن عوفوا من المحنة وماتوا دخلوا الجنة. وإن ابتلوا بمن

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٤ / ٥٠٦).

يورد عليهم شبهات توجب ريبهم فإن لم ينعم الله عليهم بما يزيل الريب وإلا صاروا مرتابين وانتقلوا إلى نوع من النفاق»[1].

الثالثة: تفويت الفرصة على الأعداء الداخليين والخارجيين المتربصين باستقرار المجتمع المسلم في هذه البلاد، وقطع الطريق على من يريد استغلال عموم البلوى بالانحراف الفكري في زرع بذور الفتنة بين الأسر وأفرادها، وغرس الشقاق بين أبناء المجتمع المسلم الواحد، اقتداءً بهدي النبى ﷺ في مراعاة هذا الجانب حين أجاب عمر: «**دعه، لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه**»[2]. **وقد علّق ابن تيمية هنا بكلام مهم تمس الحاجة اليوم إلى فقهه ومعناه، فقال: «...فحاصله أن الحد لم يقم على واحد بعينه لعدم ظهوره بالحجة الشرعية التى يعلمه بها الخاص والعام، أو لعدم إمكان إقامته إلا مع تنفير أقوام عن الدخول في الإسلام وارتداد آخرين عنه وإظهار قوم من الحرب والفتنة ما يربى فساده على فساد ترك قتل منافق، وهذان المعنيان حكمهما باقٍ إلى يومنا هذا، إلا في شيء واحد وهو أنه صلى الله عليه وسلم ربما خاف أن يظن الظان أنه يقتل أصحابه لغرض آخر مثل أغراض الملوك فهذا منتف اليوم»**[3]. **أما القاضى عبدالوهاب المالكى فأشار إلى تأثير الأحوال القائمة بالحاكم نفسه - فضلاً عمّن دونه من العوام - في إنفاذ حكم الوقت من عدم ذلك، فقال: «...امتنع من قتل المنافقين مع علمه بكفرهم، وقال: (لئلا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه)، وإنما لم يقتلهم لأن الناس لم يعلموا كفرهم كما علمه، ولأن الحاكم لما لم يكن معصومًا، وقد يلحقه الظنة والتهمة، ويمكن وقوع ذلك منهم، فحسم الباب في منع حكمه بعلمه لئلا يدعى عليه أنه حكم على عدوه»**[4].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٧١).

(٢) صحيح البخاري (رقم: ٤٩٠٥).

(٣) الصارم المسلول (٣/ ٦٨٠-٦٨١).

(٤) الإشراف على نكت مسائل الخلاف (٢ / ٩٦١). قلت: وفيه درء مفسدة الحكم بالعلم التي قد يقع فيها بعض العاملين في الميدان اليوم، فقد منع الفقهاء الحكام من الحكم بمجرده، فكيف بمن دونهم؟ انظر: المعونة على مذهب عالم المدينة (١/ ١٥٠٤).

٤- الحرص على العدل في استحضار وتفعيل أصل العمل ضمن إطار عموم البلوى، على المستويين المؤسسي والاجتماعي، بما لا يؤدي إلى تعطيل أحكام الشريعة الثابتة بالأدلة والإجماع حين لا يسع الحاكم إلا تطبيقها، وبحيث لا يخرج من إطار الأصل المذكور من يشمله أو يدخل فيه من لا يشمله. فرؤوس الدعوة إلى الإلحاد والشك- على سبيل المثال لا الحصر - المستعلنون بردتهم، المجاهرون بحربهم، ممن لايرعوون ولا يمكن اعتبارهم بحال ضحايا لواقع الانحراف الفكري المعاصر وإنما منظّرين ومؤسسين أو رعاة ومعززين له، لا يعاملون انطلاقاً من ذلك الأصل، فإنه لا يتسع لهم، وكيف يتسع لهم أصلاً وهم أصل للبلوى ومصدر من مصادرها؟ ومن ثم تجب مواجهتهم مباشرة، والتعامل معهم بحزم، وفق ما تقتضيه السياسة الشرعية في هذه البلاد.

٥- تطوير وتفعيل سياسة إجرائية شرعية شاملة منظمة ومستديمة، تشتمل على الآتي:

١- تأهيل الكوادر والكفاءات المميزة في معالجة الملف الإلحادي خصوصاً، وواقع الانحراف الفكري المعاصر عموماً.

٢- احتضان دعم المراكز الحالية المعنية بمعالجة واقع الانحراف الفكري والقائم أكثرها على جهود تطوعية.

٣- تفعيل دور المؤسسات الرسمية المعنية بمعالجة واقع الانحراف الفكري ودعمها دعماً سخياً.

٤- توحيد رؤية الجهود المبذولة في هذا الملف.

٥- تطوير مناهج وبرامج التعليم النظامي في المدارس والجامعات لتستوعب هذا الواقع وتعالجه معالجة وافية، مع مراعاة تفاوت المراحل العمرية لكل مستوى ومراعاة التكامل بين هذه البرامج من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الجامعية.

٦- تأسيس وإطلاق برامج نوعية ومكثفة تستهدف تعريف الأجيال بمُحكمات الإسلام وربط نفوسهم بثوابته الاعتقادية والقيمية.

٧- تفعيل دور الإعلام المرئي والمسموع تفعيلاً جاداً تثقيفاً وتعليماً بخطاب عصري مناسب.

٨- تطوير وتفعيل دور المساجد، خطباً ودروساً ومحاضرات وندوات.

٩- تطوير وتفعيل دور المراكز الصيفية والنوادي الرياضية.

ختاماً، ما أحوجنا في ظل هذه الظروف الصعبة التي تعيشها أجيالنا الحاضرة - وربما المستقبَلة لأجل غير معلوم - إلى تقديم (**دواء**) العلم والتعليم والتعاون على (**داء**) القتل التكفير والتضليل، إنفاذاً لوصية العلامة عبدالرحمن المعلّمي حين قال: «علماء الدين أحوج الناس إلى التواصل والتعاون خصوصًا في العصر الذي تفشّى فيه وباء الإلحاد، وقلَّت الرغبة في العلوم الدينية، بل كادت تعم النُّفْرة عنها، واستغنى كلّ أحد برأيه. فعلماء الدين مفتقرون إلى التعاون لإيجاد طرقٍ تقرَّب المسافة بينهم وبين المتعلّمين العلومَ الحديثة، وتُجْلى فيها المسائل الدينية في معارض تتفق وطريقَ التفكير العصري، فيُسْتطاع بذلك إيقاف الوباء عن زيادة الانتشار ومعالجة المرضى، بل والدعاية المثمرة إن شاء الله. فأمّا الدواء المعروف الآن، وهو التكفير والتضليل، فإنه لا يزيد الداء إلا إعضالاً، ومثله مثل رجل ظهر ببعض أصابعه برص فقطعه! فظهر البرص بأخرى فقطعها! فقيل له: حنانيك قبل أن تقطع جميع أعضائك!»[1]. أما «البطشة القاهرة والوطأة الغامرة» التي نادى بها الجويني لقطع دابر المفسدين كما تقدَّم، فينبغي إعمالها وقت الاحتياج إليها، وعدم التردد في إنزالها بمستحقيها شرعاً حين لا يتّسع المقام لغير ذلك، فتؤخذ سياسة لحالات معينة، في ضوء ما تقدم من مصالح مرعية ومقاصد كلية، لا أصلاً كلياً في التعامل مع واقع الانحراف الفكري اليوم. وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

(١) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني (١٥/ ٤٢٢).

المراجع العربية:

- صحيح البخاري، أبي عبدالله محمد بن إسماعيل؛ مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ.
- شرح الكوكب المنير؛ تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد الفتوحي، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد؛ مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ.
- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع؛ أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي؛ تحقيق: مكتب قرطبة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٠هـ.
- مقاصد الشريعة الإسلامية؛ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي؛ تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة؛ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٢٥هـ.
- الواضح في أصول الفقه؛ علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الحنبلي؛ تحقيق: عبدالله التركي؛ مؤسسة الرسالة؛ ١٤٢٠هـ.
- العدة في أصول الفقه؛ القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين؛ تحقيق أحمد بن علي المباركي، الطبعة الثانية؛ ١٤١٠هـ .
- المعتمد في أصول الفقه؛ محمد بن علي الطيب البَصري المعتزلي؛ تحقيق: خليل الميس؛ دار الكتب العلمية؛ ١٤٠٣هـ.
- الهداية في شرح بداية المبتدي؛ علي بن أبي بكر المرغيناني؛ تحقيق: محمد تامر وحافظ عاشور؛ دار السلام، ١٤٢٧هـ.
- رفع النقاب عن تنقيح الشهاب؛ بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي ؛ تحقيق: أحمد السراح وعبد الرحمن الجبرين؛ مكتبة الرشد؛ ١٤٢٥هـ.
- الموافقات؛ إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي؛ تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان؛ دار ابن عفان؛ ١٤١٧هـ.
- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة؛ محمد بن حسْن بن حسن الجيزاني؛ دار ابن الجوزي؛ ١٤٢٧هـ.
- السؤال في القرآن الكريم وأثره في التربية والتعليم، أحمد ضليمي، مجلة الجامعة الإسلامية، السنة (٣٣)، العدد ١١١ - ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- موسوعة القواعد الفقهية؛ محمد صدقي آل بورنو؛ مؤسسة الرسالة؛ ١٤٢٤هـ.
- غياث الأمم في التياث الظلم؛ عبد الملك بن عبد الله الجويني؛ تحقيق: عبد العظيم الديب؛ مكتبة إمام الحرمين؛ ١٤٠١هـ.

- ميليشيا الإلحاد: مدخل لفهم الإلحاد الجديد، عبدالله صالح العجيري، مركز تكوين، ١٤٣٥هـ.
- ثلاث رسائل في الإلحاد والعلم والإيمان، عبدالله سعيد الشهري؛ مركز نماء، ٢٠١٤م.
- آفاق علمية ورؤى نقدية، عبدالله سعيد الشهري؛ تحت الطبع.
- عقولنا تحت القصف؛ عائض الدوسري؛ مقال منشور في شبكة الألوكة؛ ملحق بآخر ميليشيا الإلحاد، عبدالله العجيري، ص١٩١.
- العلاقة الفكرية الثقافية بين العالمين الإسلامي والغربي في العصر الحاضر الحواجز والجسور؛ مفرح بن سليمان القوسي؛ ،ص٦، نشر الإدارة العامة للثقافة والنشر برابطة العالم الإسلامي؛ ١٤٢٩هـ.
- زمن الشكوك؛ ضمن مجموعة مقالات في كتاب: متحضرون، على ما يقال، تعريب / عبدالرزاق الحليوي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ص٩٥.
- مجموع الفتاوى؛ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية؛ جمع: عبد الرحمن بن قاسم. ١٤١٦هـ.
- أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله؛ عياض السلمي؛ دار التدمرية؛ ١٤٢٦هـ.
- مجلة البيان، عدد ١٩٧؛ إصدار المنتدى الإسلامي.
- «العصريون والدين»؛ مجلّة الحقائق؛ عدد ٢٥، تاريخ: ٧ - ٢ - ١٩١٣م.
- نفائس الأصول في شرح المحصول؛ شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي؛ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض؛ مكتبة نزار مصطفى الباز؛ ١٤١٦هـ.
- الأشباه وَالنظائر؛ زين الدين بن إبراهيم بن نجيم؛ عناية: زكريا عميرات؛ دار الكتب العلمية؛ ١٤١٩هـ.
- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون؛ محمد عزير شمس وعلي بن محمد العمران؛ دار عالم الفوائد ؛ ١٤٢٢هـ.
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية؛ جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم؛ ١٤١٧هـ.
- الإعلام بقواطع الإسلام؛ أحمد بن حجر الهيثمي؛ تحقيق: محمد عواد العواد؛ دار التقوى؛ ١٤٢٨هـ.
- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى؛ محمد بن صالح العثيمين؛ الجامعة الإسلامية، ١٤٢١هـ.
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية؛ تحقيق: علي بن ناصر الألمعي وجماعة؛ دار الفضيلة، ١٤٢٤هـ.

- الإجابات العلمية على الإشكالات العقدية للإمام ابن عثيمين؛ جمع وترتيب: محسن القليصي، دار المودة، ١٤٣٦هـ.
- ذيل طبقات الحنابلة؛ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي؛ تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين؛ مكتبة العبيكان؛ ١٤٢٥هـ .
- الصارم المسلول على شاتم الرسول؛ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية؛ تحقيق: محمد الحلواني ومحمد شودري؛ رمادي للنشر، ١٤١٧هـ.
- الإشراف على نكت مسائل الخلاف؛ القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي المالكي؛ تحقيق: الحبيب بن طاهر؛ دار ابن حزم؛ ١٤٢٠هـ.
- المعونة على مذهب عالم المدينة؛ أبو محمد عبد الوهاب بن علي المالكي؛ تحقيق: حميش عبد الحق؛ المكتبة التجارية. بدون تاريخ.
- آثار الشيخ عبد الرحمن بن يحيي المعلّمي اليماني؛ عناية مجموعة من الباحثين بإشراف علي بن محمد العمران؛ دار عالم الفوائد؛ ١٤٣٤هـ.

المراجع الأجنبية:

- Müller, H. (2010) Business Ethics from Below: Rethinking Organisational Values, Strategy and Trust. In Complexity, Difference and Identity: An Ethical Perspective; edits. Cilliers, P. & Preiser, R.; Springer, p. 205.
- Hinde, R. (2007) Bending the Rules: Morality in the Modern World. Oxford University Press, p. 90-91.
- Giddens, A. (1991) The Consequences of Modernity, Polity Press, p. 4
- Heinberg, R. (2005) Memories and Visions of Paradise. In Zerzan, J.; Against Civilization, Feral House, p. 196.
- Bauman, Z. & Donskis, L. (2013) Moral Blindness, Polity.

أبيض